

Distr.: General
19 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 26 (ب) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك
المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة
الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نداء الدوحة للعمل 2024، الذي اعتُمد في ختام المؤتمر الدولي بشأن
موضوع "الأسرة والاتجاهات الكبرى المعاصرة"، الذي عقده معهد الدوحة الدولي للأسرة بشراكة مع
منظمات وطنية وإقليمية ودولية، ونُظم بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وعُقد في الدوحة
يومي 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند 26 (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) علياء أحمد سيف آل ثاني

السفيرة

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

نداء الدوحة للعمل 2024

نحن، المشاركون في المؤتمر الدولي بشأن "الأسرة والاتجاهات الكبرى المعاصرة"، الذي استضافته قطر، وعقده معهد الدوحة الدولي للأسرة، في الدوحة، قطر، يومي 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، بشراكة مع منظمات وطنية وإقليمية ودولية، وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة،

إذ نقر بأهمية الاتجاهات الكبرى الحالية التي تؤثر على رفاه الأسر، بما في ذلك التحولات الديمغرافية والهجرة والتوسع الحضري والتقدم التكنولوجي وتغير المناخ، وإذ نحيط علماً بالعمل الفني الذي مهد الطريق لعقد المؤتمر، بما في ذلك اجتماعات أفرقة الخبراء الإقليمية التي عقدت في جميع أنحاء العالم تحضيراً للمؤتمر،

وإذ نؤكد على التحديات الملحة التي تواجه الأسر على صعيد العالم وعلى ضرورة إيجاد استجابات سياساتية شاملة تعطي الأولوية لرفاه الأسرة من خلال سياسات مراعية للأسرة وذات منحنى أسري، ندعو الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى ما يلي:

توصيات عامة:

- إعطاء الأولوية للأسر التي تعاني من أزمات من خلال توفير الدعم الإنساني الشامل، خاصة في أوقات الحروب والنزاعات، والكوارث الطبيعية.
- وضع السياسات الأسرية في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتصميم سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على الأسرة للتغلب على دورة الفقر المتوارث بين الأجيال.
- الحد من أوجه عدم المساواة: تنفيذ السياسات والبرامج التي تحمي وتمكّن الأسر التي تعيش في أوضاع هشّة.
- تقوية الأسر: وضع السياسات والبرامج التي تعزز الزواج المستقر والتماسك الأسري القوي والرفاه البدني والعقلي لجميع أفراد الأسرة.
- الاستثمار في البحوث: تشجيع البحوث واستخدام النهج القائمة على الأدلة لتوجيه السياسات الأسرية بشكل أفضل.
- إعطاء الأولوية لرفاه الأطفال: تصميم وتنفيذ السياسات التي تعطي الأولوية لمصالح الأطفال الفضلى، مع الاعتراف بأهمية التنشئة الإيجابية والتعلم مدى الحياة.
- إشراك الأسر والشباب: إدماج منظور الأطفال والشباب والأسرة في القرارات المتعلقة بالسياسات وفي تصميم البرامج وتنفيذها لضمان ملاءمتها وجودها واستدامتها.

- تعزيز التعاون الإقليمي: تيسير تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة في مجال السياسات الأسرية، وتعزيز المواءمة والتنسيق بين الدول الأعضاء بغية تحسين التنفيذ الفعال من حيث التكلفة للسياسات والبرامج.
- دمج التربية الأسرية في المناهج الدراسية: دمج دروس عن العلاقات الأسرية والتضامن بين الأجيال والقيم الأسرية في المناهج الدراسية لإرساء الروابط الأسرية القوية والتفاعل الاجتماعي الإيجابي. وتمكين المهنيين في المدارس بتزويدهم بالمهارات للتواصل مع الأسر والتشارك مع مقدمي الرعاية.
- إنشاء مؤسسات الأسرة: إنشاء أو تعزيز المؤسسات الحكومية المخصصة، مثل الوزارات أو المجالس أو اللجان، للإشراف على سياسات الأسرة وتنفيذها. وتزويد هذه المؤسسات بالموارد والصلاحيات الكافية لمعالجة قضايا الأسرة بفعالية.
- تعزيز التوازن بين العمل والأسرة: تشجيع صانعي السياسات والشركات الخاصة على اعتماد ترتيبات العمل والرعاية المرنة، لا سيما تقليل ساعات العمل الطويلة وتعزيز النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية في سياسات التوازن بين العمل والأسرة.

الأسرة والتغير التكنولوجي

- حماية الأطفال والشباب في العصر الرقمي من خلال تنفيذ تشريعات قوية لحمايتهم من الأضرار على الإنترنت وضمان خصوصيتهم.
- الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الميسرة والتكلفة لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسر التي تعيش في أوضاع هشّة، لا سيما في المناطق المحرومة والمنخفضة الدخل، وخلال أوقات التحولات الأسرية، مثل الهجرة.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من خلال ضمان الحصول العادل على التكنولوجيات المعينة. وتشجيع صناعة التكنولوجيا على توفير القدرة واستيفاء الاحتياجات اللغوية للجميع.
- توسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، خاصة في المناطق المحرومة من الخدمات، من خلال الاستفادة من التدخلات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تشمل الرعاية الصحية عن بُعد. ودمج هذه التكنولوجيات في النظم الصحية القائمة والاستثمار في بنية تحتية قوية للإنترنت لسد الفجوة الرقمية.
- تعزيز الدراية الرقمية ومهارات التفكير النقدي لدى جميع الأجيال للتغلب على تعقيدات العصر الرقمي المتغير باستمرار بمسؤولية وحس أخلاقي.
- وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية أخلاقية لتطوير ونشر تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي بغية ضمان إفادتها للمجتمع والتقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية المحتملة على الأسر.
- سد الفجوة الرقمية بين الأجيال من خلال وضع سياسات وبرامج تعزز التضامن بين الأجيال والإرشاد والتفاعل الإيجابي. ويشمل ذلك إعداد المهنيين الذين يعملون مع الأطفال والأسر ودعمهم وتزويدهم بالمعايير بالقدر الكافي.

الأسرة والهجرة والتوسع الحضري

- دمج الأسر المهاجرة في البلدان المضيفة من خلال سياسات شاملة تحد من التمييز وتعزز التعليم الجيد وتقدم خدمات الرعاية الصحية وتشجع الكفاءة اللغوية وتوفر معلومات حيوية عن الثقافة المضيفة والمجتمع المضيف.
- تنفيذ إجراءات مبسطة وسريعة لتيسير لم شمل الأسر، لا سيما للفئات الضعيفة، مثل النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء. وإعطاء الأولوية للحالات المتعلقة بالأطفال وكبار السن والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إعطاء الأولوية لاحتياجات الأسرة في التخطيط والتصميم الحضريين لإنشاء مدن شاملة ومراعية للأسرة. ويشمل ذلك تعزيز شبكات البيانات المترابطة في 'المدن الذكية' متشياً مع احتياجات الأسرة.
- سن سياسات توفر إجازات عائلية ووالدية مدفوعة الأجر، ورعاية الأطفال الجيدة والميسورة التكلفة، التي تزداد أهمية مع تقلص حجم الأسر وقلّة دعم الأسرة الممتدة.
- إيجاد بنية تحتية حضرية مرنة ومستدامة، مثل المساحات الخضراء وشبكات النقل العام الفعالة التي تعزز ظروف الحياة الصحية.
- توفير خيارات الإسكان الميسورة التكلفة والدعم المالي، بما في ذلك القروض المدعومة وبدلات الإسكان، لضمان استفادة جميع الأسر من مزايا التوسع الحضري، وبالتالي الحد من نشوء المستوطنات العشوائية.

الأسرة والتغيرات الديمغرافية

- دعم تكوين الأسرة والخصوبة من خلال تنفيذ سياسات تعزز التوازن بين العمل والحياة وتوفير الحماية الاجتماعية والاعتراف بالرعاية غير المدفوعة الأجر.
- الحد من وفيات الأمهات والرضع من خلال تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، خاصة في المناطق المحرومة وأثناء الحروب والنزاعات والاستجابة للكوارث الطبيعية.
- إعطاء الأولوية لرعاية كبار السن والشيخوخة النشطة من خلال وضع سياسات تدعم كلاً من كبار السن ومقدمي الرعاية الأسرية لهم.
- الاستثمار في التعليم والتدريب على المهارات لتمكين الشباب وإعدادهم للانتقال إلى سوق العمل.
- معالجة التنوع الديمغرافي من خلال تكييف السياسات مع سياقات وطنية وإقليمية محددة، مع مراعاة عوامل مثل أنماط الشراكة ومعدلات الخصوبة ووفيات الأطفال والسكان الشباب وشيخوخة السكان.

الأسرة وتغير المناخ

- حماية الأسر من التأثيرات السلبية لتغير المناخ من خلال تنفيذ سياسات لالتقاء الكوارث المرتبطة بالمناخ والتأهب لها والتصدي لها.

- تقليل البصمة الكربونية من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتنظيم أسواق الكربون لتشجيع التحول إلى الطاقة الخضراء.
- تعزيز البنية التحتية للأسر من خلال تحسين قوانين البناء واللوائح التنظيمية ومشاركة البيانات لضمان قدرة المنازل والمدارس والمرافق الصحية وغيرها من البنى التحتية الحيوية على الصمود في وجه الظواهر الجوية القصوى.
- تمكين الأسر بتزويدهم بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب عبر أنظمة الإنذار المبكر لحمايتهم أثناء الظواهر الجوية القصوى.
- إشراك الأسر في العمل المناخي من خلال إشراكها في صنع السياسات والمبادرات المجتمعية للتصدي لتغير المناخ وبناء القدرة على الصمود.
- تمكين الأسر للقيام بدور المربي والمستهلك المسؤول والداعية النشط للعمل المناخي.
